

المجلس يقرّ قانون الشركات و مرسوم خصصة «الكويتية»

الأول بأغلبية 29 مقابل 9 وامتناع 6 نواب .. والثاني بأغلبية 30 صوتا مقابل 5 وامتناع 9



(مختين غوزال)

م. سالم الأذنية يلقي بيانا قبل التصويت على خصصة «الكويتية»



نائب رئيس المجلس مبارك الخرينج يدير الجلسة ويجاوره عسكر العنزي

الرسمية نشر في 2012/10/23، وبناء على حكم المادة الثامنة منه تم إصدار القرار الوزاري رقم 1868 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 11/6 بشأن تشكيل مجلس الإدارة وتعيين رئيس المجلس المباشر بأعمال محددة له في المادة الثالثة من المرسوم ذاته التي اوكلت الى مجلس الإدارة مهام ترتيب اوضاع الشركة.

اعداد عقد تأسيس النظام الاساسي لها واعادة الهيكلة المادية والبشرية للشركة، بالإضافة الى اعداد الشروط والضوابط الخاصة بالمراد العلني لبيع حصة الشريك الاستراتيجي وطريقة اختيار المتقدمين وفقاً لضوابط فنية تراعى مبدأ العدالة والشفافية والعناية وأحدث الممارسات المتعارف عليها في هذا الشأن، وبالفعل قامت الإدارة خلال الفترة الزمنية القصيرة السابقة بمباشرة تنفيذ ما اوكل اليها من مهام تتمثل بداية في تحقيق رغبات الموظفين خاصة من مستحقي المعاشات التقاعدية ويرغبون بإنهاء خدماتهم حيث تم إنهاء خدمات ما يقارب 912 موظفاً حتى تاريخ 13 الجاري، وجار استعمال انهاء خدمات باقي الموظفين من فئة مستحقي المعاشات التقاعدية وقد ترتب على هذا الاجراء تحقيق وفر مالي سنوي يقارب 90 مليون دينار.

كما قامت الإدارة الجديدة بإعداد وصف مسودة عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة لعرضه على الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجمعية العمومية للشركة ومن تم استكمال باقي اجراءات تسليمها في السجل التجاري في وزارة التجارة.

النتيجة الثالثة: النتائج المتوقعة والخطة المستقبلية.

لا يخفى على الجميع رغبة ورؤية صاحب السمو الامير نحو تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، ولا يخفى عليكم أيضاً دور شركات الطيران في تحقيق هذا الامر، وخير مثال على ذلك ما قامت به بعض الدول الشقيقة عندما



خالد الشليبي

نظيراتها في المنطقة. 7 - عدم مواكبة استسطول المؤسسة للنمو المطرد في الحجم الحالي في سوق الكويت والمقدر بنسبة 9٪ سنوياً، الامر الذي ادى الى استئثار الشركات الاقليمية المنافسة على نسبة كبيرة من هذه الزيادة السنوية، وذلك نتيجة لقدرتها على توفير منتج جيد واسعار تشغيلية مناسبة. 8 - نوعية وقدم طائرات المؤسسة التي لا تتناسب مع كونها المؤسسة الوطنية للكويت.

9 - تردد شركات التأمين على الطائرات في تجديد البوليصة او زيادة قيمتها. 10 - التأخر في تنفيذ القانون رقم 2008/6 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وتعدن تطبيقه بشكله الحالي. 11 - المرسوم الحالي وضع حلاً جزئياً في احكامه لم ينتقل من كيان الى كيان، بحيث أصبحت هناك مرحلة انتقالية ما بين تحويل المؤسسة كمرافق عام الى شركة مساهمة وهذا ما لم يكن تطبيقه في ظل القانون رقم 2008/6.

النتيجة الثانية: النتائج المبدئية لتنفيذ المرسوم بقانون.

عند صدور المرسوم بقانون المائل والمعمول به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة

نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1 - توقف بعض الشركات التي تقدم خدمات الصيانة والفحوصات الفنية لاسطول المؤسسة من طراز اليرباص 300 واليرباص 310 وعددها 8 طائرات من اصل 17 طائرة خاصة بالمؤسسة وخصوصاً في بعض المطارات الاوروبية مثل مطار فرانكفورت نظراً لقدمها. 2 - عدم توفر قطع الغيار لبعض انواع طائرات المؤسسة في الاسواق بسبب خروج هذه النوع من الخدمة في العالم وتوقف انتاجها مما يستوجب مصادر اخرى وبكلفة اكثر. 3 - زيادة استهلاك الوقود بسبب قدم التكنولوجيا الموجودة في طائرات المؤسسة وقدم محركها التي تستهلك نسبة وقود اعلى بكثير من محركات جديدة مما يترتب عليه زيادة المصروفات. 4 - عدم قدرة المؤسسة على الالتزام بمواعيد تشغيل الرحلات نتيجة كثرة وتكرار الاعطال. 5 - استمرار الوسائل التشغيلية السنوية نخطة ارتفاع كلفة الصيانة والتكاليف المباشرة للتشغيل. 6 - انخفاض خدمة العملاء في قطاع المبيعات والخدمة في العالم وتوقف انتاجها مما يستوجب مصادر اخرى وبكلفة اكثر. 3 - زيادة استهلاك الوقود بسبب قدم التكنولوجيا الموجودة في طائرات المؤسسة وقدم محركها التي تستهلك نسبة وقود اعلى بكثير من محركات جديدة مما يترتب عليه زيادة المصروفات.

4 - عدم قدرة المؤسسة على الالتزام بمواعيد تشغيل الرحلات نتيجة كثرة وتكرار الاعطال. 5 - استمرار الوسائل التشغيلية السنوية نخطة ارتفاع كلفة الصيانة والتكاليف المباشرة للتشغيل. 6 - انخفاض خدمة العملاء في قطاع المبيعات والخدمة في العالم وتوقف انتاجها مما يستوجب مصادر اخرى وبكلفة اكثر. 3 - زيادة استهلاك الوقود بسبب قدم التكنولوجيا الموجودة في طائرات المؤسسة وقدم محركها التي تستهلك نسبة وقود اعلى بكثير من محركات جديدة مما يترتب عليه زيادة المصروفات.

6 - انخفاض خدمة العملاء في قطاع المبيعات والخدمة في العالم وتوقف انتاجها مما يستوجب مصادر اخرى وبكلفة اكثر. 3 - زيادة استهلاك الوقود بسبب قدم التكنولوجيا الموجودة في طائرات المؤسسة وقدم محركها التي تستهلك نسبة وقود اعلى بكثير من محركات جديدة مما يترتب عليه زيادة المصروفات.



يعقوب الصانع

الكويت فسي وضع مرجح امام جمهور المسافرين والجهات الاخرى المتضررة من هذا الوضع، كما وجدت عملية تخصيص المؤسسة صعوبات مختلفة تزامناً مع أزمة مالية عالمية واوضاع سياسية وامنية غير مستقرة اقليمياً، كانت قد اثرت ابلغ الاثر على حجم الاستثمار المباشر في المنطقة وكذلك على اوضاع قطاع السفر والنقل الجوي.

من جانب آخر، بنى القانون 2008/6 على فلسفة تمثلت في تغيير جميع فصول واصل المؤسسة وتأسيس شركة مساهمة ومتابعة نقل جميع الفصول والاصل الى الشركة الجديدة، حيث بنطوي ذلك على.. وصعوبات الاجراءات الادارية والقانونية التي تت.. عملية التأسيس ونقل جميع الفصول والاصل الى جهات جديدة، فضلاً عن ذلك فإن الخصائر الحالية التي منيت بها المؤسسة خلال السنوات الاربعة الماضية والتي تجاوزت 105 ملايين دينار بالإضافة الى 180 مليون دينار سحب على المكشوف من احد البنوك المحلية لسداد وواتب الموظفين وتكاليف الصيانة الباهظة وتلافياً لذلك تم إصدار هذا المرسوم بقانون.

بالاضافة الى ذلك، نود ان نسررد لكم بعض الاسباب الاخرى لاصدار هذا المرسوم،

ومجلس الإدارة شكل في شهر 11 الماضي، وليس لي المجلس بتلاوة بيان تفصيلي. وتلا الوزير بياناً جاء فيه اسباب صدور المرسوم.

الأذنية: المرسوم يمنح «الكويتية» فرصة التوسع وخلق فرص عمل مستقبلاً للمواطنين والشباب

أكد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون الاسكان م. سالم الأذنية ضرورة تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة للنهوض بخدماتها والوصول بها الى تحقيق الربحية بما يساهم في خلق بيئة محفزة لدخول الشريك الاستراتيجي وتوفير فرص عمل للمواطنين.

جاء ذلك في كلمة للوزير الأذنية امام مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية امس خلال مناقشة المرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة، وقال فيها: نظراً لما آلت اليه الاوضاع في المؤسسة نتيجة تقادم اسطولها وكثرة الاعطال الفنية التي اصابت بعض طائراتها الامر الذي يعوق تشغيلها بالشكل الامثل ويؤدي الى تأخير الرحلات والغاء بعض منها مما يجعل مؤسسة خطوط



صفاء الهاشم

قانون خصصة الكويتية. صفاء الهاشم (مقررة للجنة): هناك محاذير كثيرة تحدثنا عنها مع مجلس إدارة المؤسسة، فهي أصبحت مريضاً يَحْتَضِرُ، وموافقنا اليوم ستعيد إحيائها.

● صالح عاشور: المبالغة في الشيء ستعكس سلبيات، ونود أن نتين الحكومة تصورها قبل أن نتكلم كنواب لأنه من الممكن أن يوضح المسؤولون أشياء تكون غائبة.

● صفاء الهاشم: لا توجد مبالغة، بل «الكويتية» جسد متهاك، ولم يتم تكليف فريق فني لمجلس الإدارة، وإعادة هيكلة مؤسسة كحجم المؤسسة لا بد أن يكون وفق نظرة تحليلية بحتة. الطائرات متهاكئة، والشعب يعانى كثيراً من التأخير والاعطال، فهل للاضطراري طائرات لا نذهب للبحار!؟

وما قدمه الاخوان في الإدارة بين عرضاً زمنيّاً ولا يوجد به ميزاتٍ وطلبت منهم لجنة تنفيذية مرتبطة بالعمل البنكي لتخليص الشوائب المرتبطة في الميزانية، لأنه لا توجد سيولة نقدية، وما قدموه فقط هو الكلفة الحالية، لكن أنا اتحدث عن نظرة مستقبلية، ولأننا لن نتكمن من التعديل عليه لكن على الاقل نجهز التديلات. ● وزير المواصلات سالم الأذنية: ما تفضلت به ملاحظات مهمة

الهاشم: «الكويتية» أصبحت «مريضاً يَحْتَضِرُ» وموافقنا على مرسوم خصصتها تعيد إحياءها

الصانع: مرسوم الشركات العامة فيه شبهات دستورية وقانونية

الشليبي: موضوع الخصصة مشروع فاشل بكل ما تحمل الكلمات من معان

● انتقل المجلس الى مناقشة تقرير اللجنة المالية عن مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام

مادة أولى: يستبدل بنصوص المواد الأولى والثانية والثالثة والبند 2 من المادة السادسة والمادة العاشرة من القانون رقم 6 لسنة 2008 المشار إليه، النصوص التالية:

المادة الأولى: تعتبر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شركة مساهمة باسم «شركة الخطوط الجوية الكويتية»، تتولى تنفيذ جميع اغراض المؤسسة، وتؤول اليها جميع الاصول المادية والمعنوية والخصوم، ويستثنى من ذلك حقوق المؤسسة الصادر بها احكام قضائية ضد الخطوط الجوية العراقية وجمهورية العراق وآية حقوق اخرى مرتبطة بها، وتباشر الشركة تنفيذ هذه الاحكام وتؤول حصيلة تنفيذها الى الخزنة العامة للدولة. المادة الثانية: لا يجوز السحب أو التنازل بأي وسيلة عن أي امتياز أو حق كان مقراً مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وتحفظ الشركة وعلى الحقوق والامتيازات ويكون لها وحدها حق التصرف فيها وعلى الاخص الحقوق والامتيازات التالية:

1 - حقوق النقل وفق القرارات والموافقات المنظمة والصادرة من الإدارة العامة للطيران المدني.

2 - أي مزايا تقرها الدولة لشركات الطيران الأخرى.

3 - الاعفاء من الضريبة الجمركية والرسوم الخاصة بقطع غيار الطائرات الخاصة والطائرات المدنية داخل مطارات الكويت.

4 - العقود المبرمة بين المؤسسة وبعض الجهات الحكومية والتراخيص الممنوحة لها، وذلك بذات الشروط والاحكام الواردة بها، ويخضع تجديد العقود لارادة الطرفين المتعاقدين.

المادة الثالثة: تتولى الحكومة تغطية خسائر المؤسسة وفقاً لحكم المادة 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965 المشار اليه.

بند 2 من المادة السادسة: العاملون الكويتيون في المؤسسة الذين لا يرغبون في البقاء بالشركة أو في الانتقال إلى القطاع الحكومي ويستحقون المعاش التقاعدي، يتم منحهم مكافأة نهاية خدمة تعادل المرتب الشامل عن ثلاث سنوات على أساس آخر مرتب كانوا يتقاضونه في المؤسسة.

وتتولى وزارة المالية تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ احكام المواد الخامسة والسادسة من هذا القانون.

المادة العاشرة: يستمر العمل بالقانون رقم 21 لسنة 1965 المشار إليه وجميع القرارات والانظمة الداخلية لمؤسسة الخطوط الجوية

نص مرسوم تحويل «الكويتية» إلى شركة مساهمة

الكويتية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وقانون الشركات التجارية الى حين تعديلها أو إلغائها.

مادة ثانية: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أشخاص مرتبطة بالعمل البنكي قابلة للتجديد لمدد مماثلة. ويعين وزير المواصلات من بين اعضاء مجلس الادارة رئيساً، وتنتهي صلاحيات مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ بيع حصة الشريك الاستراتيجي.

مادة ثالثة: يباشر مجلس الإدارة ترتيب اوضاع الشركة وفقاً لاحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه، وبشكل اخص ما يلي:

1 - اعداد عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة. 2 - اعادة الهيكلة المادية والبشرية للشركة. 3 - اعداد الشروط والضوابط الخاصة بالمراد العلني لبيع حصة الشريك الاستراتيجي، وطريقة اختيار وتأهيل المتقدمين وفق اعتبارات فنية تراعى مبادئ العدالة والشفافية والعناية وأحدث الممارسات المتعارف عليها في هذا الشأن.

مادة رابعة: يباشر مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة وفقاً لاحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه، وذلك إلى أن يتم بيع حصة الشريك الاستراتيجي.

مادة خامسة: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويعرض على مجلس الأمة.

المذكورة الإيضاحية

واجهت عملية تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية صعوبات مختلفة تزامنت مع أزمة مالية عالمية واوضاع سياسية وامنية غير مستقرة اقليمياً كان لها ابلغ الاثر على حجم الاستثمار المباشر في المنطقة وكذلك على اوضاع قطاع السفر والنقل الجوي، ومن جانب آخر فقد بني القانون رقم 6 لسنة 2008 المشار إليه على فلسفة تمثلت في تقييم جميع اصول وخصوم المؤسسة وتأسيس شركة مساهمة ومن ثم نقل جميع

عبدالصمد: مرسوم «الكويتية» سار منذ صدوره فلماذا الاستعجال وسلق القوانين؟!

الأذينة: تقادم الأسطول وكثرة الأعطال من أسباب خصخصة «الكويتية»



حوار نيابي حكومي خلال الجلسة



حديث بين كامل العوضي ود.رولا دشتي



تصويت على مرسوم خصخصة «الكويتية»

ان هناك اختلافا على المرسوم وهو أصلا نافذ وسار فلم الاستعجال! التحويل في وضع الكويتية خطأ، فترجع الى ميزانياتها قبل الغزو كلها ربح، أما بعد الغزو فتغير الوضع، وسبب خسارتها تحميلها ملايين الدنانير من القروض المحلية ولم تتحملها الدولة، فالقوم هل المشكلة هي أم المشكلة ادارية وصرار بين الموظفين ومجلس الإدارة، ولو تأخرنا في مناقشة الموضوع لمزيد من الدراسة والبحث ونخطي المشاكل الكثيرة من خلال الرؤية الاستراتيجية.

عبدالحميد دشتي: «الكويتية» هاجس كل كويتي، وهذا الهاجس جعلنا نقول عنه «الضرب في الميت حرام» المرسوم بمثابة «قطة الحياة للكويتية»، نطلب العدالة والشفافية دون تمييز، وامضوا على بركة الله وسنوافق على المرسوم، حتى تكون الكويتية رائدة في الطيران، وتعود الكويتية الطائر الأزرق. خالد الشليمي: موضوع تهنئة الأمة الإسلامية بالمولد النبوي هذه بديعة. صالح عاشور: البديعة الجديدة اننا نذكرنا ان الحكومة جعلت عطلة رسمية الخميس للأدري النبوية فيجب ان نطلب (أنا اخذت الاذن من الرئاسة). خالد الشليمي: ما علي من الرئاسة، اعد. عاشور: ليش هذا الأسلوب تسامح. صالح عاشور: ليش يوم الخميس داوم تسامح. أنا متسامح انت



صالح عاشور



د.عبدالحميد دشتي



أحمد المليلفي

المليفي: ضرورة إصدار منظومة قانونية كاملة وإلا فنحن نطير بجناح مكسور

دشتي: المرسوم يعتبر قبلة الحياة لجسد «الكويتية» ونريد لها رائدة في الطيران

عاشور: التحويل في وضع «الكويتية» السيئ خطأ والحكومة ليست لديها رؤية لتطويرها

نحن نؤيد تحديث الأسطول وانصاف الموظفين، ولكن يجب ان تكون رؤية لثلاث سنوات، وهذه الطريقة السريعة هي آخر سمار في نعش الكويتية لأن هذه التجربة في الخصخصة لم تنجح منذ 2008، والهدف الأساسي من الخصخصة هو التخلص من البيروقراطية الحكومية وهذا لن يتحقق. وهل ميزانياتها ااردة من ضمن الميزانية العامة، واحمل المسؤولية ليس فقط للموزير وانما لرئيس الوزراء، لا يجوز اطفاء خسائر المؤسسة باكثر من 105 ملايين دينار في هذه الميزانية، وانما حصل فسيحتمل رئيس الحكومة المسؤولية وليس الوزير المختص فقط. نبيل الفضل: اذا بغيت اركب طائرة لازم يكون سامي النصف معنا كي أشعر بالأمان، ما السيرة الذاتية لأخ سامي النصف، واجاب الوزير انه ابن المؤسسة. صالح عاشور: واضح غياب الرؤية الحقيقية للحكومة للقطاعات بما فيها «الكويتية» في مجلس 2009، 2010 كان هناك مرسوم الاستقرار المالي وظل لمدة سنتين على الجدول ولم يناقش، والشهامة تستطيع ان تفعل ما تشاء ان ان يرضه المجلس وعرضه على المجلس اليوم دليل فشل الحكومة وعدم وجود رؤية واضحة او استراتيجية، فبما

نريد ان نحافظ على جيل فني موجود من الطيارين والفنيين فهو بمثابة ثروة قومية. أنا مع المرسوم ولكن يجب في التعديلات التي ستقدم المحافظة على حقوق الموظفين. أحمد لاري: أنا أحد أبناء المؤسسة ومن تعاشي مع المؤسسة ولكن المرسوم لم يأت بصورة صحيحة، لأن في الأساس القطاع الخاص غير مدعم من الدولة، أنا مع ان تدخل وتطور الفريق الحكومي ليرد على الاجراء الذي يؤدي الى هذا التطوير؟! رولا دشتي: نطلب من المجلس دخول الفريق الحكومي ليرد على استفسارات النواب. عنان عبدالصمد: المادة 71 تنص على ان المرسوم سار فلما هو موجود في المرسوم يقدرون دخول كلفة الموضوع وتكلم مع محتدثين في هذا الموضوع سندخل في جدل. خليل الصالح: أنا أحد أبناء المؤسسة ومن تعاشي مع المؤسسة ولكن المرسوم لم يأت بصورة صحيحة، لأن في الأساس القطاع الخاص غير مدعم من الدولة، أنا مع ان تدخل تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار،

متضمنة التكاليف، وخطة عمل واضحة للسنوات الثلاث المقبلة، الخطة التشغيلية للسنة الاولى، وخطة الطوارئ كل هذه الامور غير متوافرة مجلس ادارتها لا يعرف شئنا والدليل ان المرسوم ليس له مدة محددة لمجلس الادارة يعني من الممكن ان يستمر الى ابد الأبد، وإذا من هذا المرسوم فستحتمل كل الأخطاء الموجودة به. أنا مع كل ما من شأنه تحسين وتطوير الكويتية، ولكن ما الاجراء الذي يؤدي الى هذا التطوير؟! رولا دشتي: نطلب من المجلس دخول الفريق الحكومي ليرد على استفسارات النواب. عنان عبدالصمد: المادة 71 تنص على ان المرسوم سار فلما هو موجود في المرسوم يقدرون دخول كلفة الموضوع وتكلم مع محتدثين في هذا الموضوع سندخل في جدل. خليل الصالح: أنا أحد أبناء المؤسسة ومن تعاشي مع المؤسسة ولكن المرسوم لم يأت بصورة صحيحة، لأن في الأساس القطاع الخاص غير مدعم من الدولة، أنا مع ان تدخل تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار،

الاخوان كانت تتعلق بامور مادية واستعمال النقاش. الخرينج: قدموا طلبا لنصوت عليه. عنان عبدالصمد: هذا المرسوم جاء لأن القانون لم يطبق، وبالتالي هذا عمل مرفق والمذكرة لتطوير الاسطول، فلماذا نستعجل، خاصة ان المرسوم سار الى ان يرفض؟ صفاء الهاشم: الضرب في الميت حرام، جسد ميت قاعدن تطقون فيه! وأنا أتكلم عن خطة إعادة هيكلة وتطوير اسطول، بالرغم من ان لدينا تحفظات كثيرة على اعضاء مجلس الادارة. أحمد المليفي: لا أتفق مع الاخوان الذين يريدون تحويله الى لجنة المرافق لأننا نتحدث عن أمور مالية بحثة. يوسف الزلزلة: كان عندي موقف مسبق ضد المرسوم، كانت المؤسسة من المؤسسات الرائدة في العالم، والكل كان ينظر لها على أنها مؤسسة رائدة من الطراز الاول، ولكن المحسوبيات أوصلتها الى التردى على مدار مجالس الادارات. أول شيء يجب أن تفعله الحكومة هو الاتيان بمجلس إدارة على كفاءة، وانما هذه السياسة تتجه الى الجهول. الخلل في المرسوم واضح ويبيّن، واللجنة المالية طلبت من الحكومة خطة تحديث الاسطول

مرفق مرتبط بالمطار، ونطالب بإجالة هذا المرسوم الى لجنة المرافق لدراسته، وهي مغيبة تماما عن هذا المرسوم. رولا دشتي: المجلس أعال المراسم للجان في بداية الفصل، ونحن نتكلم عن شركة صدر قانون بتخصيصها. عنان عبدالصمد: هذا مرفق مهم وحتى اللجنة المالية أقرته بالانجليزية وليس بالإجماع، والمرسوم سار الى ان يرفض، فلماذا الاستعجال، والمرسوم لم يبحث الكافي. هناك الكثير من الملاحظات مهمة جدا، دعونا نخرج مرسوما صحيحا، «ومو قضية درولا تحوس هني وهني عشان سلق القوانين سلق بنفسه». يوسف الزلزلة: اللجنة المالية قامت بدورها، وأمر طبيعي أن يناقش ومن حق النواب أن يعارضوه، وأغلب القوانين التي تمر على اللجان لأبد ان تمر على اللجنة المالية لدراسة الكلفة المالية. عبدالحميد دشتي: مع كل التقدير للاخوان ولكن. علي العمير: نحن نتعاون مع الحكومة، ولكن لماذا الاستعجال في هذا المرسوم. رولا دشتي: لا أتهم احدا بالتقصير، ولكن الخصخصة قانون صدر عام 2008 وأقره المجلس، واليوم المرسوم جاء فيه تعديل بعض المواد، وملاحظات

تتمه المنشور من 10 ارادت ان تكون مركزا ماليا ودوليا وكانت اولي خطواتها الاهتمام والنهوض بشركة الطيران التي لديها ومن ثم تتبعها الخطوات الأخرى، لهذا اني المرسوم بقانون لتحقيق هذه الرغبة والوصول بالناقل الوطني الى مرحلة تحقيق الربحية التي تساهم مستقبلا في خلق بيئة محفزة لدخول الشريك الاستراتيجي، وهذا مما تم تقديمه من الأخرة اعضاء اللجنة المالية من خطة مستقبليّة متكاملة وواضحة الاهداف والمعالم تنتظر من الحكومة تنفيذها.

فضلا عن ذلك، لا بد من الإخذ بعين الاعتبار أن مضمون هذا المرسوم سيمنح الكويتية فرصة للتوسع مما يترتب على ذلك خلق فرص عمل مستقبلية الى المواطنين والشباب الذي يؤدي الى تقليل نسبة البطالة في المجتمع الكويتي. وختاماً، لا بد ان نستذكر امير مهيمن، الأول الدور الذي تقوم به الخطوط الجوية الكويتية باعتبارها الناقل الوطني في نقل المواطنين من وإلى الكويت، وتوفير سبل الراحة لهم او لابتائهم الطلبة في الخارج وكذلك اصحاب المهن الأخرى او المسافرين بغرض السياحة.

الامر الثاني هو الدور الذي لعبته الخطوط الجوية الكويتية اثناء الغزو الغاشم في رفع اسم الكويت عاليا وتمويل نفسها بنفسها. ليس هذا مجالا للتفاصيل، هذه بعض النقاط التي يجب ان نوصيها للمجلس. صفاء الهاشم: عمر الطائرات 16 - 21 سنة وقدرة الكويتية على تسويق رحلاتها أصبحت صفرًا وتكاليف الصيانة 35 مليونًا في عام 2010/2011، وهناك صعوبة في الحصول على قطع الغيار، وإجمالي القروض 180 مليونًا والبالغ المعتمد سيستهلك قريبًا خلال سنتين. نبيل الفضل: موضوع الكويتية شرحة أسهل من هذا الكلام، ولا يوجد أحد لتطوير الكويتية، وخصخصتها. علي العمير: هذا الموضوع هو

البقية من 12

«المالية»: المرسوم لم يقدم المعالجة المثلى لأوضاع العاملين في «الكويتية» .. لكنه يعالج البيروقراطية الحكومية التي منعت إصلاح أوضاعها المتردية

أحال مجلس الأمة في جلسته العادية التكميلية أمس إلى الحكومة مرسوما بقانون رقم 22 لسنة 2012 في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة. وجاءت نتيجة التصويت على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مرسوم القانون بموافقة 29 عضوا من أصل الحضور وعددهم 44 عضوا فيما رفضه 9 أعضاء وامتنع ستة أعضاء عن التصويت. وجاء تقرير اللجنة المالية حول المرسوم كالآتي: استمعت اللجنة الى وجهة نظر ممثلي الحكومة بشأن دعائها اصدار المرسوم بالقانون رقم 22 لسنة 2012 في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة وشرحت أسباب اصدار هذا المرسوم نظرا لما آلت اليه الأوضاع في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية نتيجة قدم أسطول المؤسسة وكثرة الأعطال الفنية التي أصابت بعض الطائرات نتيجة لهذا التقدم مما يعيق تشغيلها بالشكل الأمثل، الأمر الذي أدى الى تردد شركات التأمين في تقديم التغطية التأمينية لطائرات المؤسسة مما تسبب في وقف تشغيل الطائرات، الأمر الذي يضع المؤسسة والكويت في وضع حرج أمام جمهور المسافرين والجهات الأخرى المتضررة من هذا الوقف. بالإضافة الى اسباب أخرى نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

1 - توقف بعض الشركات التي تقدم خدمات الصيانة والفحوصات الفنية لأسطول المؤسسة من طراز AIRBUS 300 و AIRBUS 310 وعددها (ثمانية طائرات) وخاصة في بعض المطارات الأوروبية مثل مطار فرانكفورت نظرا لقدمها.

2 - عدم توافر قطع الغيار لبعض الطرازات من طائرات المؤسسة في الأسواق بسبب خروج هذه الطرازات من الخدمة في العالم وتوقف انتاجها، مما يستوجب الحصول على هذه القطع من مصادر أخرى وبكلفة أكبر.

3 - زيادة استهلاك الوقود بسبب قدم التكنولوجيا الموجودة على طائرات المؤسسة وقدم محركاتها التي تستهلك نسبة وقود أعلى بكثير من المحركات الجديدة.

4 - عدم قدرة المؤسسة على الالتزام بمواعيد تشغيل الرحلات نتيجة كثرة وتكرار الأعطال.

5 - استمرار وتفاقم الخسائر التشغيلية السنوية نتيجة ارتفاع كلفة الصيانة والتكاليف المباشرة للتشغيل.

6 - انخفاض ثقة العملاء في منتج المؤسسة بسبب عدم المقاعد وتواضع الخدمات الترفيحية داخل الطائرات بالمقارنة مع نظيراتها في المنطقة.

7 - عدم مواكبة أسطول المؤسسة للممو المطرد في حجم الحركة في سوق الكويت والمقدر بنسبة 9/ سنويا، الأمر الذي أدى الى استحواء الشركات الإقليمية المنافسة على نسبة كبيرة من هذه الزيادة السنوية وذلك نتيجة قدرتها على توفير منتج جيد وسعات تشغيلية مناسبة.

8 - نوعية وقدم طائرات المؤسسة لا يتناسبان مع كونها المؤسسة الوطنية للكويت، ومع وضع الكويت ومكانتها في المنطقة في ظل توجيهات صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري عالمي.

وبعد دراسة هذه المبررات التي قدمت الى اللجنة: أكدت اللجنة أهمية هذا المرسوم، حيث جاء توقيت صدوره في الوقت المناسب فالمؤسسة كانت بحاجة الى ما يجررها من البيروقراطية الحكومية حتى تتمكن من معالجة أوضاعها المتردية والتي كان لها انعكاس خطير على الاسطول الجوي الذي أصبح متهاكًا ويشكل

خطورة بالغة على سلامة الركاب وما قد ينتج عنه من خسائر مادية فادحة، قد تصل الى خسائر ليس فقط في الأموال وانما حتى في الأرواح.

هذا فضلا عن ادراك اللجنة الصعوبات التي واجهت عملية تخصيص المؤسسة بسبب الإجراءات الإدارية والقانونية التي تطلبها عملية التأسيس وخاصة فيما يتعلق بتقييم جميع أصول وخصوم المؤسسة وتأسيس شركة مساهمة، ناهيك عن ان توقيت تخصيص ترزامن مع أزمة مالية عالمية وأوضاع سياسية أمنية غير مستقرة.

وبالرغم مما سبق فقد لمست اللجنة ان المرسوم بقانون يشوبه بعض النقص وخاصة فيما يتعلق بمعالجة أوضاع العاملين في الكويتية، حيث لم يقدم المرسوم المعالجة المثلى لأوضاع العاملين في المؤسسة كما لم يضمن فرص عمل للعاملين في الشركة بعد انقضاء مدة الخمس سنوات وذلك فيما لو قررت الاستغناء عن خدماتهم بعد مرور هذه المدة، ما قد يجعل فئة معينة من العاملين الفنيين والمتخصصين من دون عمل كفتة الطيارين والمضيفين الجويين.

من جانب آخر رأت اللجنة انها لا بد ان تكون على اطلاع بما يلي:

1 - خطة تحديث الاسطول التي كانت أمام مجلس الإدارة متضمنة التكاليف التقديرية والعيود المتوقعة عليها.

2 - خطة عمل واضحة وبالتفصيل للثلاث سنوات الأولى.

3 - الخطة التشغيلية للسنة الأولى.

4 - خطة الطوارئ.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وباغلبية آراء أعضائها الحاضرين (2/4) الى الموافقة على المرسوم واللجان للأسباب التي ذكرها ممثلو الحكومة والتي وردت في تقرير اللجنة بالإضافة الى تعهد الحكومة

الصالح: «خصخصة الكويتية» لم يأت بصورة صحيحة لأن الدولة لا تدعم القطاع الخاص

النصف: المؤسسة لا تستطيع شراء الطائرات الحديثة لعدم توافر المال



الوزراء م. عبدالعزیز الإبراهيم ود. نايف الحجر وشريدة المعوشجي وأنس الصالح والنائب أحمد الملبغي



الشيخ محمد العبدالله ود. رولا دشتي وسعد الخنفور يتابعون الجلسة



سامي النصف وفريق «الكويتية» يجّهون ردودهم على النواب

المرسوم يجب ان يحال الى اللجنة التشريعية لبيان مدى دستوريته.

● أنس الصالح: أؤكد ان الخطأ مادي او في التعبير وعندما احصل عليكم المرسوم كان صحيحا وبصورة ضمنية من توقيع صاحب السمو، وهناك استنراكات كثيرة من الممكن ان تحدث، واكد المستشارون صحة المرسوم وصحة عرضه على المجلس.

● صفاء الهاشم: أؤكد ان قانون الشركات من أكثر القوانين التي تمت مناقشتها منذ اعوام كثيرة منذ عام 1986 واليوم خرج بصورة أفضل، وسيكون هو النواة واللبن الأساسية لرغبة صاحب السمو في تحويل الكويت الى مركز مالي واقتصادي عالمي والكويت لن تقوم لها قائمة الا بمثل هذه التشريعات، وسيكون تمهيدا لكثير من القوانين مثل الـ B.O.T. رجائي حار وكبير لوزير التجارة بان يهتم بتطبيقه.

● أحمد الملبغي: هذا القانون مثل «بيض الصعو» وأن الاوان ان نراه، وعام 86 شاركت في لجنة في سوق الكويت للاوراق المالية وسلم هذا المشروع في 89 ومنذ ذلك التاريخ كل وزير يأتي ويقول ان هذا القانون من اهم اولوياتي، ولم يحدث شيء يجب ان يصور هذا القانون ويعمل به، ويجب اصدار منظومة قانونية كاملة والا نحن نظير جناح مكسور.

● يعقوب الصانع: آية اصدار مراسيم الضرورة وشروطها هي ان يصدر في الجريدة الرسمية، فابن حالة الضرورة بعد شهر ونصف من اصداره، وبالتالي اننا اطلب احالته الى اللجنة التشريعية لمدة اقصاها اسبوع حتى تعطيكم الرأي القانوني والفني.

● سعدون حماد: ارجو سحب التقريرير ويذهب الى اللجنة التشريعية لبيان دستوريته. ● يوسف الزلزلة: بما ان المشروع متكامل وخمسة مجالس بحثته فارجو مناقشته واقراره. ● أحمد لاري: المادة (71) تؤكد على المستجدي الذي يحتاج الى الضرورة وهذا المشروع له يحتاج الضرورة خصوصا انه تمت مناقشته في اللجنة المالية ومستمر في انهائه ويتم تعديله، فنحن مع القانون ان يصدر ولكن ضد ان تكون هناك ضرورة لإصداره. ● رفيع رئيس المجلس بالانابة مبارك الخرينج الجلسة لمدة ربع ساعة وذلك للصلابة مع القانون الجديد.



حديث جانيبي بين سعد البوص وكامل العوضي

موافقة 16، عدم موافقة 21، امتناع 6، الحضور 43. عدم موافقة على الطلب. ● العمير: أمر مؤسف أن تحدد الحكومة تاريخ الطلب وترفض الطلب. ● جري التصويت على المرسوم الخاص بتعديل قانون رقم 2008/6 نداء بالإسم وكانت النتيجة كالتالي: موافقة: 29، عدم موافقة: 9، امتناع: 6، الحضور: 44. (موافقة على المرسوم ويحال على الحكومة).

وانخذته الحكومة وعدلت عليه وقدمته كمرسوم، وتم الاتفاق معها ان يوافق مع المرسوم وبعد ذلك تقدم التعديلات مباشرة على 60 مادة في القانون واتمنى من الرئاسة تثقيت هذا القانون دون تلاوته وان يناقش.

● يعقوب الصانع: للأسف الحكومة تتعاطى مع المرسوم المهم وفق شبهة دستورية وقانونية لا تغتفر، فقد صدر في 2012/11/29 موقعا من نائب الامير رغم ان المرسوم وقع عليه صاحب السمو مفتي في 2013 الاستدراك في 13 يناير 2013 معنى ذلك ان هذا النشر هو العدم سواء لان صاحب السمو موجود ونائب الامير يحل محله في غيابه، وعرض علينا في 2013/11/16، والمادة 71 التي تتطلب 15 يوما فهذا

برغبتهم. وأغلب الموظفين الفنيين باقون في المؤسسة. ● يعقوب الصانع: المرسوم لم نرفضه، ولكن هو سار ورفضنا له هل يمثل تعطيلاً لكم في مجلس إدارة «الكويتية» فهل هناك تأخير. ● سامي النصف: نريد ان نكون على أرضية صلبة في أي خطوة نتخذها بعد إقرار المرسوم، ونريد طمأنة الموظفين، وكذلك بالنسبة لشركات التأمين نريد ان نغير نظرتها السلبية لاسطول الكويتية، ونريد طمأنة الجهات الخارجية. ● جري التصويت على سحب المرسوم وإحالته الى لجنة مشتركة بين المراقق والمالية، وكانوا نتيجته التصويت كالتالي:

وقد منحت اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية «التجارة» مدة لا تتعدى 6 اشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لتعديل بعض مواد قانون الشركات التي شهدت الوزارة بتعديلها في مرحلة لاحقة وطلبت «التجارة» من اللجنة المالية البرلمانية تقديم التعديلات الخاصة ببعض البنود محل الخلاف والتي تفوق عليها اللجنة البرلمانية لتقوم الوزارة بدورها بتقديم مواد جديدة للحصول على موافقة مجلس الأمة خلال الفترة المقبلة.

وأخيرا... وما يهمني الآن أن قانون الشركات التجاري رأى النور مع مطلع العام

الحجز على حصة المدين من قبل الدائنين كنوع من التضيق في عملية الاستثمار، حيث كانت هذه الحصص تستخدم كوسيلة للتهرب من الوفاء بسداد الدين، وتطرق القانون ايضا الى ضمان حقوق الأقلية في الشركات عبر قرارات تتفق مع قواعد الحوكمة وتفعيل الرقابة من خلال وضع الجزاءات الصارمة على مجالس ادارات الشركات المخالفة ومكان القانون الوزارة من اقالة عضو الشركة لايتم اختيار عضو جديد مكانه ليكون للوزارة مزيد من الصلاحيات للتدخل في تنظيم العمل الاقتصادي في الكويت.

قصد لا يعرف البعض أن شركة الطيران لا تأتي عام 2013 وتقول أريد طائرات الآن، بل يجب طلبها قبل سنوات، خطة تحديث الاسطول نعاين منها لأن الشركات المصنعة تعطيك الطائرات بعد 3 سنوات، وأيضا لا نستطيع شراء إلا بعد توافر الموارد المالية، الاسطول الحالي متفق عليه من الجميع بأنه متهايك ولدينا حاجة ماسة لتحديث الاسطول، هناك ليس في قضية الخصخصة وأقرت في القانون 2008/6 ولنا بصدد نقاش فكرة الخصخصة، والد 500 مليون التي أقرت أمس من «العراقية» لن تدخل في ميزانيتها وإنما للولولة بشكل عام.

وبالنسبة للموظفين لسن نخرجهم بل هم الذين طلبوا الخروج من المؤسسة

● سامي النصف: قدمت هذا الطلب، وإن شاء الله يوافق المجلس، إنما نود ان نسع من الفريق الفني في المؤسسة الربود على استفسارات النواب. ● سالم الأذينة: نحن سجلنا ملاحظات النواب، ونرجو ان يوافق المجلس على رد رئيس مجلس الإدارة. ● سامي النصف (رئيس مجلس إدارة الكويتية): نود ان نجتمع على حد الكويتية وليس قتل الطائر الأزرق الذي اضير بسبب الخلافات السياسية، فلماذا عندنا معاناة حقيقية بسبب الطائرات التي كنا نتمنى ان يوافق عليها منذ عام 2007.

بعد جدل طويل وانتظار منذ عام 1960 لفترة تزيد عن 50 سنة سجل وزير التجارة والصناعة أنس الصالح أبرز إنجازاته أمس بنجاحه في الاستحواذ على أصوات الغالبية العظمى من نواب مجلس الأمة لإقرار المرسوم بقانون 2012/24 لقانون الشركات التجارية. وبيده المناسبة تبارك «الأنباء» للوزير الصالح وكذلك الوكيل المساعد للشؤون القانونية د. منصور السعيد حيث كان لها دور واضح لتعديل مواد قانون الشركات ليخرج الى النور بعدما انتظرت الساحة الاقتصادية وبيئة العمل التجاري في الكويت، علما ان هناك عبئا



ديوسف الزلزلة

فأش كل ما تحمله الكلمات من معان، أنا مبرك أن الخصخصة هي القول الذي سيفتك بالشعب الكويتي «يشوتوا الكويتيين برة»، 50 سنة هو الناقل الرسمي من أغنسي القطاعات، والله ما أسقط النظام المصري إلا موضوع الخصخصة كالحديد والصلب الذي سلموه لزمرة فاسدة، الكويتية 50 سنة ما ربحت بسبب سوء الإدارة الذي كان السمة الرئيسية في المؤسسة، ونسجل رفضنا لهذا المرسوم وعدم قبولنا له.

● طاهر الفيلسكوي: أي خلل يحدث في أي طائرة لن يكون المجلس مسؤولا، بل يتحملها مجلس إدارتها، إذا كان عندنا جسد متهاك هل نتخلص من الجسد أم نغير الطبيب؟ خصخصة الكويتية ليست الحل لانتشال الكويتية، لأن التاجر لا يهيم إلا الربح، والخصخصة هي منزلق إذا دخلنا فيه فلن ننقهي.

● عادل الجارالله: كنا نتوقع أن ندخل القاعة ومعنا التطوير والتقدم، وملاحظات الإخوان منطقية ولكن كم سنة نعرض ونوجه ونتخذ، فلنعيد المزيد من الدراسة لأن المرسوم سار، فلو يحدث حادث واحد فستتسرف، والنفس الكويتية لها حق علينا. ● المحضون يجب ان يتحدوا عن ملوينا أرقام كبيرة. 180 مبارك النجادة: استمعنا لعدد من موظفي الكويتية ولهم ملاحظات كثيرة، فالخصخصة ليست ثوبا واحدا يُلبس لقطاعات كثيرة، فكل مكان خصوصيته ولا توجد معايير ثابتة، والدافع من الخصخصة يختلف من جهة الى أخرى.

● يوسف الزلزلة: بما ان المشروع متكامل وخمسة مجالس بحثته فارجو مناقشته واقراره. ● أحمد لاري: المادة (71) تؤكد على المستجدي الذي يحتاج الى الضرورة وهذا المشروع له يحتاج الضرورة خصوصا انه تمت مناقشته في اللجنة المالية ومستمر في انهائه ويتم تعديله، فنحن مع القانون ان يصدر ولكن ضد ان تكون هناك ضرورة لإصداره. ● رفيع رئيس المجلس بالانابة مبارك الخرينج الجلسة لمدة ربع ساعة وذلك للصلابة مع القانون الجديد.

● يعقوب الصانع: آية اصدار مراسيم الضرورة وشروطها هي ان يصدر في الجريدة الرسمية، فابن حالة الضرورة بعد شهر ونصف من اصداره، وبالتالي اننا اطلب احالته الى اللجنة التشريعية لمدة اقصاها اسبوع حتى تعطيكم الرأي القانوني والفني.

● سعدون حماد: ارجو سحب التقريرير ويذهب الى اللجنة التشريعية لبيان دستوريته. ● يوسف الزلزلة: بما ان المشروع متكامل وخمسة مجالس بحثته فارجو مناقشته واقراره. ● أحمد لاري: المادة (71) تؤكد على المستجدي الذي يحتاج الى الضرورة وهذا المشروع له يحتاج الضرورة خصوصا انه تمت مناقشته في اللجنة المالية ومستمر في انهائه ويتم تعديله، فنحن مع القانون ان يصدر ولكن ضد ان تكون هناك ضرورة لإصداره. ● رفيع رئيس المجلس بالانابة مبارك الخرينج الجلسة لمدة ربع ساعة وذلك للصلابة مع القانون الجديد.

لاري والعمير والصانع والبغلي ودشتي لتحديد دوائر «البلدي» 5 وعضوين في كل دائرة

لعدم ورود مناطقهم ضمن الدوائر الانتخابية لانتخابات اعضاء المجلس البلدي. ولتلافي مشكلة عدم ادراج الجداول الانتخابية للمناطق الجديدة مستقبلا ورغبة في توحيد الدوائر الانتخابية في انتخابات مجلس الامم وانتخابات المجلس البلدي لتكون مرجعية الدوائر الانتخابية واحدة في كلا الانتخابين.

لذا اعد هذا الاقتراح بقانون لتعديل البنءا من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار اليه لاعتماد دوائر انتخابات مجلس الامم في انتخابات المجلس البلدي مع مراعاة ان تنتخب كل دائرة عضوين وللناخب ان يدلي بصوته لمرشح واحد فقط.

تقدم النواب احمد لاري ود.علي العمير ويعقوب الصانع وهشام البغلي ود.عبدالحاميد دشتي باقتراح بقانون بتعديل البند 1 من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت، وجاء فيه: مادة اولى: يعدل البند 1 من المادة الثالثة من القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار اليه على النحو التالي: عشرة اعضاء منتخبين وفقا لاحكام قانون انتخاب اعضاء مجلس الامم على ان ينتخب عضوان من كل دائرة من الدوائر الخمس، على ان يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد من المرشحين في الدائرة المقيد بها. وفي المذكرة الايضاحية للاقتراح صدر القانون رقم

5 نواب يقترحون تعديلات على قانوني المحكمة الكلية والجنسية

بإلغاء القرارات الادارية النهائية. مادة (2): على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

مادة (1): يستبدل بنص البند (خامسا) من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 المشار اليه النص التالي: الطلبات التي يقدمها الافراد والهيئات

قدم النواب احمد لاري وفصل الكندري وصفاء الهاشم ود.علي العمير واحمد الملبغي اقتراحا بقانون بشأن دائرة ادارية بالمحكمة الكلية، وتعديل قانون الجنسية.

الجيران: مفهوم الحرية تم استغلاله لأغراض أخرى

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران ان مفهوم الحرية تم استغلاله لأغراض أخرى وتحرمتها الا ان المفهوم الصحيح للحرية هو ان الحرية لا تكون بتعويج الصحيح وإنما بتصحيح الموج فهذا هو المفهوم الذي ينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار.

و دعا الى الحذر من المصطلحات الوافدة البنا من الغرب فإنها تحمل في طياتها كثيرا من المعاني المنافية لاعراف وتقاليد المجتمع، وفي المقابل

نجد ان مصطلح الحرية يمارس في الغرب بلا سقف الا اننا نجد في الوقت نفسه ان الجالية المسلمة هناك وهي الديانة الثانية في الدول بعد المسيحية، لا يسمح للمسلمين بالتحاكم الى شريعتهم بل يجبرون للخضوع للقانون السائد في البلاد دون احترام لمعتقدات المسلمين، وهذا ترتب عليه مخالقات كثيرة منها ما يتعلق بالميراث والزواج والطلاق، متسائلا: فآين الحرية التي يزعمون؟

وزير التجارة أكد أن الخطأ مادي أو في التعبير وهناك استدراكات كثيرة من الممكن أن تحدث

الصالح: المستشارون أكدوا صحة مرسوم الشركات وعرضه على المجلس

المري: هذه حقيقة تعيين ابنة معصومة المبارك في الهيئة العامة للاستثمار

للإستثمار لمن يرغب في مزيد من الأيضاح.



ناصر المري

قال عضو مجلس الأمة النائب ناصر المري أن ما تناولته وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تعيين ابنة الزميلة الفاضلة د.معصومة المبارك في الهيئة العامة للإستثمار غير صحيح حيث نكر البعض أن التعيين لم يتم حسب اللوائح والأنظمة. وأوضح المري في تصريح صحافي أنه من منطلق المسؤولية ولضمان تكافؤ الفرص قمت أمس بزيارة للمدير المعني بالهيئة العامة للإستثمار حيث أطلعني على الإجراءات التي تمت وأنها كاملة كما أطلعني عليها لبيان الحقيقة. وأشار في هذا الصدد إلى أن



د.علي العمير



الوزير أنس الصالح يرد على ملاحظات النواب حول قانون الشركات

تتمه المنشور 12

الشركات والقانون اكل عليه الدهر وشرب والقانون الجديد يحتاج إلى جهاز اداري قادر وعلى المستوى وعلى الوزارة أن تبحث عن ذلك والقانون سيصبح بمستوى افضل وما يميز هذا القانون أنه اعطى الاقليات الحق في مجالس الادارات وحتى نحمي القانون لزيادة العقوبات في حال التعالعب التجاري.

وتألاأمين العام اقتراح بإحالة القانون للجنة التشريعية.

● يعقوب الصانع: نحن في دولة مؤسسات ولماذا لا نذهب للجنة التشريعية.

● أنس الصالح: نحن نقدر المجلس.

● فيصل الكندري: تم نشر المرسوم وكان هناك خطأ في المرسوم ويعتبر خطأ ماديا.

● عبدالحميد دشنتي: نتمنى من الوزارة أن تعطينا تعهدات بالوقوف امام تجسار اللحوم الفاسدة.

● أحمد المليفي: بالنسبة إلى «كويت اليوم» العنوان كان خطأ ويعتبر ماديا.

● وتلا الأمين العام أسماء الحضور للتصويت على مرسوم الشركات العامة

الخرينج يسأل الحمود والخالد حول منع منتسبي الداخلية والدفاع من استكمال دراساتهم في مصر

وزارة الداخلية من استكمال دراساتهم الجامعية والعليا في جمهورية مصر العربية؟ هل هناك قرارات صادرة من وزارة الداخلية تمنع أو تحظر على منتسبيها من العسكريين أو المدنيين استكمال دراساتهم بجمهورية مصر العربية؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بنسخة من القرارات الدالة على ذلك. هل قامت الوزارة بإيفاد منتسبيها سواء عسكريين او مدنيين للدراسة بجمهورية مصر العربية؟ اذا كانت الاجابة نعم يرجى تزويدي بنسخة من قرارات الإيفاد.

وجه نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج سؤالاً للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، كما وجه نفس السؤال لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ احمد الخالد، جاء فيه: نظرا لما يمثله التعليم من اهمية قصوى لرجال الأمن في تطوير امكانياتهم العملية والعلمية، ونظرا لامتناع وزارة الداخلية عن ايفاد منتسبيها الى جمهورية مصر العربية لاستكمال دراساتهم سواء الجامعية او العليا (المجستير والدكتوراه)، لذا يرجى افاذتي بالآتي: ما الاسباب والمعوقات التي تمنع منتسبي



حوار بين مصطفى الشمالي ونبيال الفضل



عدنان عبدالصمد

اقتراح نيابي بتكليف لجنة «نشل» التحقيق في جميع مواضع القطاع النفطي

سحب المشروع وتحويله إلى اللجنة المشتركة التي ستشكل من اللجنة المالية ولجنة المرافق لدراسته وفاجأتنا الحكومة بالتصويت عليه وتغير رأينا من خلال الهمس في أذن النائب الفلاني والتأثير على الآخر. وأكد النجادة أن هذا المجلس بالفعل يجب الحكومة وإن استمر هذا الوضع تدريجيا فسيصبح هذا المجلس من عدم ما لم تتم محاسبة الشعب لنوابه حتى يضغط على تطبيق مواد الدستور والقانون، فلا بد من تدارك هذا الموضوع الخطير الذي تنتهجه الحكومة.

تقدم النائبان فيصل الكندري وناصر المري باقتراح لتكليف لجنة التحقيق في عقد «نشل» بالتحقيق في جميع المواضع المتعلقة بالقطاع النفطي لتشاليك المواضيع مع بعضها البعض ومنها عقد داو. وسرقة الديزل. وما قد يستجد من مواضيع. النجادة: تم الاتفاق مع الحكومة على سحب المرسوم وتحويله للجنة مشتركة. وفوجئنا بالتصويت قال النائب مبارك النجادة لقد حصل أمر مؤسف بل مؤشر خطير بشأن مرسوم مختافية، فمن غير الطبيعي وليس في محله أن يتم الاتفاق مع الحكومة على

تهريب وغيره ولابد من ضوابط قانونية للتجار بالبشر وهناك ملاحظات لحقوق الإنسان بهذا الجانب. ● بدر البذالي: هناك اناس يدخلون بصورة غير مشروعة ونتمنى من الاخوة الاعضاء رد المشروع لمتابعته مع قانون الجزاء. ● الخرينج: ترفع الجلسة إلى جلسة 2/5.

فوافق المجلس بحضور: 44، بموافقة: 30، عدم موافقة: 5، وامتناع 9. وتلا الأمين العام اقتراحا بتمديد الجلسة. وانتقل المجلس لمناقشة مشروع قانون المتاجرة بالأشخاص وتهريب المهاجرين. فيصل الكندري: تقدمت باقتراح أرجو ضمه مع

فريق العمل
سامح عبدالحميد
رشيد النعم
سلطان العبدان
خالد الشمري

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد حاجي علي عبدالله لاري	✓		
2	احمد حمود الجابر الصباح	✓		
3	احمد خالد الحمد الصباح		✓	
4	احمد عبدالمحسن تركي المليفي		✓	
5	أنس خالد الصالح	✓		
6	بدر غريد سعودي راشد البذالي	✓		
7	جابر مبارك الحمد الصباح		✓	
8	حسين علي السيد خليفة القلاف		✓	
9	حماد مناحي فهد حمد هليل الدوسري	✓		
10	حمد سيف محمد جديع الهرشاني		✓	
11	خالد حسين علي الشطي	✓		
12	خالد رفاعي محمد الشليبي		✓	
13	خالد سالم عبدالله عدوه العجمي	✓		
14	خلف دميثير عجاج جازع العنزي		✓	
15	خليل ابراهيم محمد الصالح	✓		
16	خليل عبدالله علي عبدالله		✓	
17	ذكري عايد الرشيد	✓		
18	درولا عبدالله دشنتي	✓		
19	سالم مثير الأذينة	✓		
20	سعد علي خالد خنقور الرشيد	✓		
21	سعد فهد راجح فيصل البوص	✓		
22	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	✓		
23	سعود نشمي عواد معلج الحريجي	✓		
24	سلمان صباح سالم الحمود الصباح	✓		
25	شريدة عبدالله المعوشري	✓		
26	صالح احمد حسن عاشور	✓		
27	صباح خالد الحمد الصباح	✓		
28	صفاء عبدالرحمن عبدالعزيز الهاشم	✓		
29	صلاح عبداللطيف العتيقي	✓		
30	طاهر علي طاهر ابراهيم الفيكاوي	✓		
31	عادل مساعد محمد الخرافي	✓		
32	عبدالرحمن صالح سالم الجبران	✓		
33	عبدالحميد عباس حسين دشنتي	✓		

حضور (44) - موافق (29) - غير موافق (9) - ممتنع (6)
ملاحظات: موافقة ويحال الى الحكومة

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	احمد حاجي علي عبدالله لاري	✓		
2	احمد حمود الجابر الصباح	✓		
3	احمد خالد الحمد الصباح		✓	
4	احمد عبدالمحسن تركي المليفي		✓	
5	أنس خالد الصالح	✓		
6	بدر غريد سعودي راشد البذالي	✓		
7	جابر مبارك الحمد الصباح		✓	
8	حسين علي السيد خليفة القلاف		✓	
9	حماد مناحي فهد حمد هليل الدوسري	✓		
10	حمد سيف محمد جديع الهرشاني		✓	
11	خالد حسين علي الشطي	✓		
12	خالد رفاعي محمد الشليبي		✓	
13	خالد سالم عبدالله عدوه العجمي	✓		
14	خلف دميثير عجاج جازع العنزي		✓	
15	خليل ابراهيم محمد الصالح	✓		
16	خليل عبدالله علي عبدالله		✓	
17	ذكري عايد الرشيد	✓		
18	درولا عبدالله دشنتي	✓		
19	سالم مثير الأذينة	✓		
20	سعد علي خالد خنقور الرشيد	✓		
21	سعد فهد راجح فيصل البوص	✓		
22	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	✓		
23	سعود نشمي عواد معلج الحريجي	✓		
24	سلمان صباح سالم الحمود الصباح	✓		
25	شريدة عبدالله المعوشري	✓		
26	صالح احمد حسن عاشور	✓		
27	صباح خالد الحمد الصباح	✓		
28	صفاء عبدالرحمن عبدالعزيز الهاشم	✓		
29	صلاح عبداللطيف العتيقي	✓		
30	طاهر علي طاهر ابراهيم الفيكاوي	✓		
31	عادل مساعد محمد الخرافي	✓		
32	عبدالرحمن صالح سالم الجبران	✓		
33	عبدالحميد عباس حسين دشنتي	✓		

حضور (44) - موافق (29) - غير موافق (9) - ممتنع (6)
ملاحظات: موافقة ويحال الى الحكومة

الجروان: نأمل إنهاء الأزمة السورية في أقرب وقت

وقد بما يحفظ وحدة الشعب السوري وينأى به عن الطائفية والاقتيال، مناشدا المجتمع الدولي دعم الطريق الذي ينهي القتال في سورية ويحقق تطلعات الشعب. وشدد الجروان على أن البرلمان العربي لن يتنازل عن مقره الدائم في دمشق بسبب الأحداث الراهنة، وموجه الشكر لاستضافة مصر أعمال البرلمان العربي من خلال مكتب البرلمان بالقاهرة، والذي يعنى بالتواصل المباشر والسريع بين البرلمان والجامعة العربية، معربا عن الأمل في إنهاء الأزمة السورية قريبا واستعادة استقرار البلاد. وفي تعليقه على الأوضاع المتوترة في مالي والاعتداءات الإرهابية على المدنيين والمنشآت في الجزائر، عبر الجروان عن إدانة البرلمان العربي لأي عمل إرهابي يودي بحياة الأبرياء والمنشآت، لاسميا الاقتصادية، موضحا دعم البرلمان للجزائر والعمل على التصدي للإرهابيين.

وعلى صعيد التعاون العربي الأوروبي أكد الجروان أهمية الاجتماع الثلاثي المشترك الذي عقد يوم أمس «الثلاثاء» بين الجامعة العربية والبرلمان العربي والمفوضية الأوروبية لمناقشة تفعيل التعاون المشترك والتحضير لاجتماع كبار المسؤولين من الجانبين

شدد أحمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي على ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية الراهنة بما يحقق تطلعات الشعب في الحرية والديموقراطية، لافتا إلى دعم البرلمان العربي لكل الجهود الرامية لحقن دماء الشعب السوري وتوحيد الجهود السورية كدولة موحدة تحت قيادة يختارها الشعب. وأشاد الجروان بالجهود التي قام بها البرلمان العربي لدعم اللاجئين السوريين على الحدود مع دول الجوار السوري في «الأردن والعراق وتركيا»، مشيرا إلى القوافل الإغاثية والإنسانية التي تم تسخيرها لتقديم المساعدات لهؤلاء اللاجئين الذي يتزايد عددهم مع تفاقم الأزمة. وأشاد في هذا الصدد بدعم مالي الذي قيمته العديد من الدول العربية لمساندة اللاجئين السوريين، ومن بينها 10 ملايين دولار قدمتها الأردن، و5 ملايين دولار من الامارات، و7 ملايين دولار من الكويت. وأكد الجروان - في مؤتمر صحافي عقد بالجامعة العربية استعرض خلاله جهود البرلمان لدعم القضايا الراهنة - دعم البرلمان العربي لدور الأخص الإبراهيمي المبعوث الأممي العربي المشترك الخاص بسورية لحل الأزمة السورية بالشكل السلمي. وأعرب عن الأمل في إنهاء هذه الأزمة في أسرع

التميمي لمنح الكويتية غير المتزوجة وبلغت الأربعين قرض زواج

تقدم النائب عبدالله التميمي باقتراح برغبة جاء فيه: تتحدث الإحصاءات الاجتماعية عن عدد 70 ألف امرأة كويتية لم تتزوج في عام 2011 وهذا الرقم أخذ في الارتفاع منذ ذلك الحين، كما أن نسبة الطلاق وصلت في العام ذاته إلى 35% من الاناث الكويتيات، ما يشكل كارثة اجتماعية على المدى البعيد خصوصا أن شريحة الإناث تمثل نصف المجتمع الكويتي أو يزيد ومع أن المرأة الكويتية قد حصلت على بعض حقوقها الدستورية لكنها حرمت من حقوق كثير من الجوانب الأخرى، ومن ضمن ذلك عدم مساواتها مع الرجل في الكثير من الامتيازات المادية والوظيفية وغيرها، ومنها عدم حصولها على قرض الزواج الذي وصل في الماضي الى 6 آلاف دينار

منها ألفا دينار هبة من الدولة و4 آلاف تسدد على أقساط بلا فوائد لذا أقدم بالاقترح برغبة التالي. تمنح المرأة الكويتية غير المتزوجة وبلغت أربعين عاما قرض زواج ومساواتها مع الرجل، تحظى القرض دون النظر لجنسية الزوج سواء كويتي أو بدون أو خليجي أو عربي أو مسلم، تمنح المرأة المذكورة القرض إذا تزوجت من مواطن سبق له الزواج والحصول على القرض من الدولة، لا يتم منح المرأة التي تجاوزت الأربعين قرض الزواج إذا كان زوجها غير مسلم، يمنح القرض بأثر رجعي لجميع الكويتيات البالغات سن الأربعين منذ تاريخ تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في عام 2006.

● القاهرة-هنا السيد

